مقاربة سوسيولوجية لقطاع السياحة في الجزائر من منظور الأمن الاجتماعي

▪ د. حمـــلاوي حميـــد
كلية العلوم إقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّـص:

تعتبر السياحة من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد ،ومن هنا فالسياحة تعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة التي تمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية. وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الأقاليم والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد، السياحي، التنمية، السياحية، الأمن السياحي، الناتج، المحلي، الإجمالي، والسياحة.

Abstract :

The Tourist is considered one of the most important tools of contemporary tourist development, aiming at increasing the real individual and national income, and for an overall civilized development that includes all natural, human and material resources of a nation. Consequently, the tourist is regarded as a necessity for a wise and sustainable development that enables countries, especially developing ones, to face competition in the international tourism market. Hence, planning tourist development is considered an integral part of a social and economic development plan. All, regions, apparatuses, governmental and non-governmental administrations should be obliged to implement the tourist development policy

Key words: tourism economy, the development of tourism, Tourism Security, output insisted Ṡ me to the total and tourism.

مقدمة:

لقد برزت السياحة ظاهرةً حضاريةً: سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصاديةــ اجتماعية من ناحية أخرى، وقد حظيت السياحة المعاصرة باعتبارها نشاطا إنسانيا على قدر كبير من الأهمية لم يحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة. وقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة بشكل سريع وناضج. وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي من حيث هو علم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية، ويعمل على تطويرها. ونظرا لأهمية القطاع السياحي وسعيا للمحافظة على ديمومة هدا المورد الاقتصادي الاستراتيجي، برز الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة التي تقوم نظرتها المعرفية على استفادة الأجيال الحالية و ضمان حق الأجيال القادمة.

من جهة أخرى يعتبر الأمن السياحي الركيزة الأساسية للعملية السياحية، ومن أهم العناصر الأساسية لتحقيق تنمية سياحية شاملة؛ الأمر الذي ينعكس إيجابا على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف انحاء العالم. حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية .

يعد الأمن السياحي من العناصر الجوهرية التي يركز عليها القطاع السياحي؛ إذ لا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار. ومن الواضح أن صناع القرار في القطاع السياحي أدركوا أهمية الأمن السياحي من الناحية الاقتصادية ودورها في التعارف بين الشعوب والتعريف بالتراث الثقافي .

إنّ الأمن السياحي يعني توفير الأمن للسائح في نفسه وماله وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه. كما أن الأمن السياحي يشمل أمن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية. حيت يوضح الخبراء في مجال السياحة أن الأمن هو الأساس الجوهري لجميع النشاطات الإنسانية؛ فالسياحة بحاجة للأمن أكثر من غيرها من الأنشطة الإنسانية الأخرى؛ لأن هدا القطاع مرتبط بجميع القطاعات الأخرى التي تمثّل في بعض صفاتها مصادر اقتصادية بحاجة إلى تأهيلها وصيانتها وحمايتها.

وإنّ السائح يغادر منطقته الجغرافية والثقافية داخليا أو خارجيا؛ وهو إزاء هذه المغامرة يبحث عن الطمأنينة والأمن في ممارسته للسياحة وطلبه للرفاه ومعرفة الآخر، ومن ثمّ التواصل معه باعتباره رصيدا ثقافيا إنسانيا جُبِلَ الإنسان على التواصل معه في حدود التثاقف والمعاملات الاقتصادية والإدارية والسياسية وسواها، فكان من الضروري ضمان الأمن وتوفير سبل الراحة وثقافة الاستقبال والتآزر؛ لأن السياحة تزدهر وتتحوّل إلى مورد اقتصادي وثقافي في الفضاءات التي يستتب فيها الأمن والاستقرار، ويشكّل حسن الاستقبال فيها والتواصل مع الآخر بأريحية جوهر الممارسة السياحية.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة في بعض الاقتصاديات العالمية خصوصا منها النامية؛ علماً أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية. و هذا إذا توفرت البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار، وشجعت الدولة المستثمرين بمنحهم امتيازات ضريبية وقروضاً وتسهيلات للحصول على العقار لإنجاز المشاريع . من أجل ذلك كان لا بدّ من طرح التساؤل الاتي:

إلى أي مدى يمكن للقطاع السياحي في الجزائر أن يكون رافدًا تنمويا؟

إنّ التنمية السياحية ليست مهمة أحادية الجانب؛ بمعنى أنها وزارة السياحة فقط، وإنما هي مهمة وطنية لمجموعة الوزارات والمؤسسات التي تشكل حلقاتٍ متكاملةً؛ تعمل جميعاً في إطار التنمية السياحية وتسويقها لزيادة ريعيتها واستثماراتها. على هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

هل يكفي توفير الظروف الأمنية لتحقيق نمو سياحي ضامن لتوافد عشرات الآلاف من السياح؟ وما المعيار الذي يتمّ على أساسه الحكم على تطور دولة من الدّول سياحيا؟ وهل في الإمكان تحقُّقُ ذلك في ظلّ اختلال الجانب الأمني فيها؟ وكيف يتهيّأ قطاع السياحة موردا اقتصاديا كفيلا بالإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المحاور الآتية:

1- تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالتنمية السياحية والتخطيط السياحي بكافة مستوياته وأشكاله؛ لحتمية يقتضيها التواصل بين الشعوب والثقافات.

2- أهمية التأسيس لاقتصادِ سياحةٍ حكيمةٍ، من شأنها المحافظة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد الاستقبال، وعلى المقومات الطبيعية والخصوصيات التاريخية التي تمثّل بطبيعتها تلك مادّة السياحة وموضوعها.

أهداف البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث والبعد النظري والفكري الذي وضع في إطاره فإننا نهدف إلى الإجابة عما يلي:

1- إلى أي مدى يساهم القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

2-كيف يساهم الأمن في تطوير القطاع السياحي و تنميته ؟

3-ماهي أهم الاقتراحات التي تساعد في ترقية وتطوير التنمية السياحية؟

منهج البحث:

لإنجاز هذه الدّراسة نتوسّل المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لمعالجة هذه الظاهرة الاقتصادية من المنظور المعلن عليه آنفا.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية السياحية المستدامة:

أولاً: مفاهيم أساسية حول السياحة:

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة؛ وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر بوّابةً تساعد على الاطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها عنصرا فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة. كما تساهم في تطوير العلاقات الإنسانية والاقتصادية نتيجة عملية التثاقف والتفاعل الاجتماعي الذي يتم بين الشعوب.

1- ماهية السياحة: تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتاً ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد ا عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية.

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وانتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، وتقل عن عام واحد. على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور للدولة الأخرى[1]

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة. وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات.

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام .

وهي أيضا مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة [2].

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة لمفهوم السياحة فإنه يمكن اعتبارها على أنها : حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والاستجمام.

ثمّ إن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الانتقال و الغاية ".

2- خصائص السياحة: تأسيسا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية : [3]

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

و من أهم **المقومات الطبيعية و الثقافية و التاريخية في الجزائر** ما يلي:

1- تنوع الخط الساحلي للجزائر وغناه بالمواقع الطبيعية والأثرية.

2- امتلاك العديد من المواقع الحضرية حيث يتم تطويرها تدريجيا عبر سياحة الأعمال.

3- تمتلك الجزائر أكثر من 200 ينبوع من الينابيع الحرارية (السياحة الحموية).

4- للجزائر تراث أثري وتاريخي والمؤرخ محليا ودوليا.

5- استثنائية جنوب الصحراء الكبرى أو ما يعرف بـــ (رغوة الصابون) و (أرض الأحلام) و الدي يعرف تنوعا كبيرا و تفردا طبيعيا ليس له نظير .

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها [4].

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

3- أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها : (5)

أ- أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ب- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية، صحية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ج- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

- **سياحة ثقافية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية ،علمية، استشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

د- أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

ه- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع: سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية تنظم من قبل المنظمات السياحية او الجمعيات أو الخدمات الاجتماعية للمؤسسات.

و- **أنواع السياحة على أساس أعمار السياح:** هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30)سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان، وتتكفل بها الخدمات الاجتماعية.

ز- أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتّى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

-المحور الثاني :دور السياحة في قضايا التنمية .:

تعتبر السياحة المستدامة عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية و النفسية و الحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

إن الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول. والذي يمكن تلخيصه في المحاور التالية :

1- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي(العملة الصعبة) لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحـــــية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيـــــرات الدخول، و الإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة ، أو من خلال بيع المنتجات الوطنية و السلع والمواد (السلع التقليدية للسائح) تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38 % من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

2- **نقل التقنيات الحديثة و المتطورة** : تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها و خدماتها السياحية، و باستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال .

3-**تشغيل اليد العاملة :** تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب ما يقارب 11 %من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و ذلك لتشعب هذه الصناعة و تداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى (خدمات مباشرة و غير مباشرة)، و حسب احصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة

حوالي 202مليون عامل نهاية 201 ، و من المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة و السفر العالمي للسياحة أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود 8,11% من إجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014 .

4-**المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق:** في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن؛ أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديـــدة و إعادة توزيع المداخيل بين كافة أفراد المجتمع.

فإن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن و معالجة الكثير من المشاكل فيه، كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطور النشاط السياحي في زيادة مجالات التعاون بتطوير العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي ينجم عنها مجموعة من المنافع كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية، و تنويع استخداماتها و استغلال الموارد الطبيعية و خلق استخدامات جديدة لها، مما يسمح بارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات كتوسع و زيادة الضرائب و يساهم في تنمية القطاعات الأخرى المساعدة للقطاع السياحي إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه و بين القطاعات الأخرى يتوقف على قدرة هذه الأخيرة على تلبية احتياجاته المختلفة من حيث الكم و النوع و التوقيت .

5- **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد، ويتحقق هذا نتيجة تدفق

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. ويبين الجدول التالي حجم الدول العشر الأولى في العالم لسنتي (2009/2008).

جدول رقم (1): المداخيل المتدفقة عن عدد السياح في العالم

	عدد السياح ملايين	المداخيل السياحية مليار$
فرنسا	66.8	27.94
امريكا	49.03	27.05
اسبانيا	43.4	27.19
ايطاليا	38.08	30
المملكة المتحدة	25.96	20.56
الصين	23.77	12.07
بولونيا	19.51	8.70
المكسك	18.66	7.53
كندا	17.61	8.29
التشيك	17.40	.....

المصدر: علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010،ص.129

يتضح من الجدول السابق الحجم الهائل من مداخيل السياحة في بعض الدول و التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بها، و يتضح أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المركز الأول تليها كل من اسبانيا فرنسا وايطاليا .أما بالنسبة لدور السياحة في عملية التنمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية فيتمثل في:

-السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين شعوب العالم التفاهم والتسامح بين الشعوب، كما تعتبر أداة للتبادل المعرفي(تداول العلوم والمعارف.)

-تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة.

- معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم وتؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول .

-إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في معالجة الكثير من المشاكل على المستوى المحلي والدولي.

المحور الثالث: أهمية السياحة على مستوى الجزائر:

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا ، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة أهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، حيث تقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل . و يقصد بدلك (التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر من غير ان تعرض

احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.) ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي وهي في العناصر التالية: (7)

تثمين الطاقات الطبيعية من سياحة شاطئية إلى حموية وصحراوية وجبلية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.

أ- مشاركة السياحة في توفير مناصب شغل و التخفيف من حدة طاهرة البطالة ، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.

ج- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية. والرفع من المستوى المعيشي لبعض المنطق في الجزائر.

د- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه، و الاهتمام بالبيئة لخلق فضاءات ملائمة.

ه- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

و- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح (الإيواء. الإطعام. النقل.) والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

ز- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتوجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية. (التسويق السياحي).

س-تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها.

ط- تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

ومن أهم الآثار الاقتصادية للسياحة :

-أولا: الأهمية الاقتصادية للسياحة:

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، ومن أهم الآثار الاقتصادية للسياحة نجد:

1- توفير فرص عمل جديـــدة: طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.(المساهمة الفعلية في خلق الثروة و التخفيف من حدة البطالة .)

بالنسبة للجزائر فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر بـــ 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بما يلي:

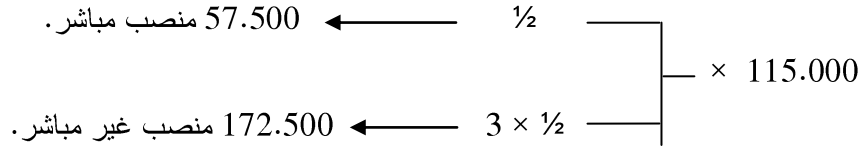

أي بمجموع يقدر بـــ 230.000 (57.500 + 172.500) منصب شغل جديد في آفاق 2013.

تعمل الجزائر على إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي

إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى ما يلي : [8]

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

كما أن اتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك ارتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الاستغلال.

حيث أن طاقة الاستيعاب في الفنادق ستضيف ما يقارب 115.000 سرير، وبالتالي عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة ستصل إلى حوالي 57.500 و 172.500 على الترتيب، أي بمجموع 230.000 منصب عمل(مع توفير خدمات اساسية كالنقل و البنوك)

2- **توفير العملة الصعبة:** حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في مطلع 2013 فإن المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة ستقارب 6,4 مليار دولار أمريكي، وهذا يؤدي الى الانعاش الاقتصادي.

- ثانيا :مساهمة السياحة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة استراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2013في شكل وثيقة تحت عنوان: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010، أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، قصد إعطاء الديناميكية لقطاع السياحة من خلال.

– تحديد الاختيارات المستقبلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا ، (تنوع المقومات السياحية في الجزائر)

– تحديد الأهداف ا لنوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013؛|(الاقتصادية ، الخدماتية ، الثقافية ..الخ).

– تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة دف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة ذات أبعاد اقتصادية .

هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية التي جاء ا القانون رقم 01 –03 والمتعلق بالتنمية السياحية.

تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ، وخلق السياحة الجزائرية لفرص العمل ، بالإضافة إلى نصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية (التبادلات السياحية حسب انواعها).

1–مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة :

و رغم ما تتمتع به الجزائر من مقومات طبيعية , ثقافية (مادية و لا مادية) و بشرية .إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لهدا القطاع ما تزال دون المستوى المطلوب , لدا فالجزائر تقاوم من أجل النهوض بالسياحة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المؤشر الآخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد الوطني السياحي ، فحجم إنفاق الفرد على السياحة تطور بشكل كبير، بعدما كان الفرد ينفق على السياحة في سنة 1950حوالي 83دولار، أصبح ينفق الآن حوالي 928 دولار في الرحلة السياحية، أي أن المبلغ تضاعف بـــ 11

مرة خلال نصف قرن من الزمن، و بالنسبة لنصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2): نسبة الايرادات السياحية في الجزائر

السنة	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر
2001	%11.2
2004	18%
2005	%18
2006	22%
2007	22%
2008	3%
2009	33%

Source : www.mta.gov.dz

لقد سبق و أن أشرنا إلى التدفق السياحي على الجزائر أن عدد السياح الوافدين تميز بالتذبذب لأسباب عديدة منها أمنية و خدماتية ...الخ ، هذا ما ينعكس سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع التي لا تزال ضعيفة جدا ، حيث حققت الجزائر سنة 2001 عوائد سياحية تقدر ب 100مليون دولار، وفي سنة 2002قدرت الإيرادات السياحية المحققة بـــ 131 مليون دولار، وفي سنة 2003 قدرت الإيرادات بحوالي 112 مليون دولار، أي بزيادة % 17مقارنة بمداخيل سنة 2002، وفي سنة 2004 حقق بحوالي 180 مليون دولار ، ولكن في نفس السنة كان نصيب الجزائر من السياحة الإفريقية % 9.0و هي نسبة ضعيفة جدا. وفي سنة 2008 كانت الإيرادات السياحية المحققة حوالي 300مليون دولار ، في حين كانت

سنة 2007حوالي 220مليون دولار ، و لكن رغم هذه الإيرادات المحققة يبقى الميزان السياحي للجزائر سالبا ، هذا دلالة على أن عدد الجزائريين الذين يسافرون للسياحة في الخارج ينفقون أكثر من السياح الوافدين إلى الجزائر ، فقد أنفق الجزائريين سنة 2008ما قدره 394مليون دولار . [9]

2-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 % و بالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي:

شكل رقم (1): العائدات السياحية ونمو GDP 2005 – 2010

source : http://www.mta.gov.dz/site web/fichiers/stat/pib.pdf

جدول رقم (3): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009/2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مساهمة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي(%)	1.6	1.6	1.7	1.8	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3

SOURCE : Organisation Mondial du tourisme , Tendances des marches touristiques , Afrique, édition 2005, p73.

وقد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 1.02 %و يعود هذا الانخفاض لهذه السنة نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار البترول و ليس نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السياحة فقط إن ضعف مساهمة القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، و مرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب و مصر تونس، البحرين و الأردن و التي يظهر من خلال الجدول التالي بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يقارب المتوسط العالمي أو يفوق 7 %.[10] حيث تعتمد هذه الدول على القطاع السياحي كقطاع استراتيجي

3- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات : يمكن إظهار تطورها في الجدول التالي الذي يوضح التدفقات النقدية والميزان السياحي للفترة 2000 -2008

جدول رقم (4): تطور الميزان السياحي في الجزائر للفترة 2000-2008

الوحدة: ملون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الايرادات السياحية	102	100	111	112	178.5	184.3	215.3	2189	300
النفقات السياحية	193	194	248	255	340.9	370	380.7	367.7	394
الرصيد	-91	-94	-137	-143	-162.4	-185.7	-165.4	-151.8	-94

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الإيرادات السياحية تطورت خلال الفترة المدروسة 2000-2008 بـــ 5.27%، في حين سجلت النفقات السياحية تطورا منتظما بـــ6.51 % : في الفترة2000-2008 ، وبقي رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر، [11] إن ارتفاع النفقات السياحية وضعف الإيرادات راجع إلى :

- ضعف نوعية المنتجات السياحية وخدمات السياحة الجزائرية؛(الثقافة السياحية في الجزائر و الذهنيات المرتبطة ببعض المبادئ و الاسس و العادات و التقاليد و القيم).
- إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة؛(عدم الاستثمار في القطاع السياحي لأسباب عديدة منها الاعتماد على الرعي لبترولي ...الخ

– عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛(عدم تشجيع فرص المستثمرين للاستثمار في القطع السياحي ووجود عقبات و صعوبات ادارية ابعدت الفاعلين في هذا القطاع و تغيير نوع الاستثمار .

– خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس؛(المنافسة الدولية و استقطاب الجزائريين للسياحة في دول الجوار ودور التسويق السياحي الاجنبي .

– نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية؛ وعدم الاهتمام بالقطاع السياحي و الاستثمار في العنصر البشري (نقص معاهد التكوين للموارد البشرية في القطاع السياحي.)

– غياب الأمن والطب السياحي ، خاصة و ان الجزائر عرفت مرحلة اللاأمن في العشرية السوداء وهذا ما ابعد الاجانب عن الجزائر و البحث عن مناطق و وجهات سياحية بديلة (تونس. المغرب. تركيا. فرنسا. الإمارات.)

ثالثا– الأمن السياحي :

هناك علاقة ترابطية بين الأمن و السياحة والاستثمار والبيئة، للنهوض بالاقتصاد الوطني حيث جاء في محكم الكتاب العزيز أن النبي إبراهيم (عليه السلام) لما خرج بزوجته هاجر وابنه إسماعيل إلى مكة المكرمة، دعا ربه، فقال: "رب اجعل هذا بلدا آمنا"، وقد استجاب الله تعالى لدعوته فمنّ على هذا البلد بأعظم نعمة وهي الأمن، فالرسائل السماوية تشير إلى الأمن و الاستقرار . قال تعالى: "أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم". وقال تعالى مخاطبا قريش: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، وقد وصف الله تعالى المخلين بالأمن بأنهم مفسدون في الأرض وفرض عليهم أشد العقوبة. والكثير

من الآيات الكريمة وأحاديث الرسول الكريم (ص) أكدت على موضوع أمن وأمان الناس.

ومما يتعلق بموضوعنا هنا أنه لا سياحة بدون أمان.

يعتبر الامن من بين العوامل المساعدة على الجذب السياحي و لقد أدركت كافة حكومات العالم أهمية السياحة لاقتصادياتها ودورها في التعارف بين الشعوب والتعريف بالتراث الثقافي المادي و اللامادي ، وحاولت الاستفادة من ثرواتها ومقوماتها السياحية المتنوعة(طبيعية ، تاريخية و حضارية)، وهي تقوم بتسويق ذلك للعالم. ولا تزدهر السياحة بدون الشعور بالأمان من كل جوانبه، وليس فقط انعدام الأمن لأسباب سياسية أو لا استقرار واللاأمن . ويعتبر الأمان أمرا رئيسيا ومادة أولية مهمة لصناعة السياحة. كما يعتبر الأمن و الاستقرار و الطمأنينة عوامل مساعدة على تطوير و نمو القطاع السياحي و أن السياحة لا تنتعش ولا يقبل الناس على السفر إلى بلد تنعدم فيه مقومات الأمن، و لكل سائح وجهات سياحية معينة تتميز بالأمن و الاستقرار حتى يشعر بالطمأنينة .

إن انعدام الأمن سببه وجود المخلّين به؟ ويندرج تحت هذا البند الجرائم الفردية والمنظمة وحتى سلوكيات بعض الأفراد في كثير من الأحيان عندما تكون متشنجة واستفزازية وتفتقد إلى ضبط النفس بالإضافة إلى الحروب و الصراعات و الفوضى و أعمال الشغب كلها تنفر السياح و تجعلهم يحجمون على اختيار هده المناطق غير الآمنة . وهذه المشاكل لا تتوقف عند مجتمعات بعينها، بل باتت منتشرة حتى في الدول التي تتمتع شعوبها بالحرية والديمقراطية والضمان الاجتماعي من كل عوز، وهي تتجلى في ظواهر السلب والسرقات والاعتداءات والغش والغبن وغيرها من

آفات العصر، بنسب متفاوتة وهنا يظهر دور أسلاك الأمن لوضع حد لمثل هذه السلوكات.

نعم هناك الكثير من مسببات فقدان الأمن والأمان، ولا يمكن حل هذه المشاكل بأسباب مادية، ولو حاولت أية دولة تركيز كل طاقاتها المادية والبشرية، من تكنولوجيا وحراس ومخبرين ووضعت مع كل فرد ومجموعة سياحية حراسا لما تمكنت من ضمان الراحة النفسية والطمأنينة لسواحها وزوارها. (دور المجتمع المدني و الجمعيات ووسائل الاعلام في تحسيس المواطنين والنشر ثقافة اللاعنف .

وهناك مشاكل تخلق حالة من الرعب وعدم الارتياح، مثل انعدام قوانين السير أو قلة الالتزام بها وما يجر إليه ذلك من مخاطر، وعدم وجود سلوك حضاري يعتمد انتظار كل شخص لدوره في الصف بدل المزاحمة والتدافع وما تتسبب عنه من فوضى وصراعات فردية وجماعية وربما أدى إلى تصادمات دموية. وهناك انعدام النظافة، خصوصا في الأماكن العامة وما يتسبب عنه من مضايقة للسياح فضلا عن أهل البلد، وهنا يظهر دور مصالح البيئة و الجمعيات المهتمة بحماية البيئة و التراث.

ومصادر انعدام الأمن السياحي كثيرة، تاريخية و ثقافية وهي داخلية وخارجية، حيث إن الانفتاح على الخارج بالرغم من مميزاته إلا أنه لا بد أن يجلب معه بعض المخربين للأمن وذوي السلوكيات غير المقبولة لا أخلاقيا ولا إنسانيا وتتعارض مع قيم شعوب البلدان التي تستقبل هؤلاء الزوار(دور وسائل الإعلام .) إن معالجة أمراض الخلل التي تفتك بالأمن السياحي لا تعالج بالعمليات والأدوية والإسعافات بل بالوقاية منها و يتضح دلك من خلال التحسيس و الإعلام . أليس الوقاية خير من العلاج؟ كيف تقي الدول والشعوب نفسها من انعدام الأمن؟

الجواب الشائع على مثل هذا التساؤل هو إلقاء اللوم على الحكومات، ولكن هذا غير صحيح، لأن الدولة والحكومة اطار فوقي، والمهم هو البنية الداخلية، و دور المجتمع المدني . ومؤسساته التي عليها أن تتكاتف، جهودها لصيانة الأمن من داخل المجتمع، ثم تأتي الدولة التي يكون دورها تنظيمي وفوقي. وقد برز ميل شديد في الآونة الأخيرة لعقد المؤتمرات والندوات لمعالجة القضية الأمنية على الصعيد الرسمي، وترك الأمور للدولة لضبط سلوكات الأفراد لاستتباب الأمن؛ فالقضية الأمنية أوسع من جانب العنف، وإن كان العنف أبرز مظاهرها، وتحتاج إلى حلول جذرية ورؤية أعمق.

إن على الدولة سن القوانين(دور التشريع في ضبط سلوكات الأفراد) والأنظمة لرفع مستوى شعبها معيشيا وحضاريا ليكون مؤهلا لاستقبال الزائرين والسواح القادمين من مناطق مختلفة محليا أو إقليميا أو عالميا والتحاور معهم (الموروث الثقافي و دوره في نشر الثقافة السياحية و قبول الآخر.) كما أن عليها نشر الوعي السياحي الحضاري الملتزم بمختلف الوسائل الإعلامية وعلى كافة المستويات من الأسرة إلى المدرسة وجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية . وكذلك تكوين ودعم الاتحادات المهنية والجمعيات على مختلف أنواعها وخاصة تلك التي لها علاقة بالسياحة وتحميلها مسؤوليات التعريف بالقوانين والنظم، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن.

ومن واجبات الدولة دعم وتعريف المؤسسات والشركات واجباتها الأمنية تجاه العاملين والمتعاملين معها، والاهتمام بالبنية التحتية والنظافة وأنظمة السير ونوعية وسائل التنقل داخل المدن وما بينها وبين الدول المجاورة، ومعاملة كل مسافر محليا كان أو إقليميا أو غيرهما باعتباره سائحا. كل هذه الجهات لا بد لها أن تستعين بالجهات الأمنية عند الضرورة ولا بد للجهات الأمنية التي تمثل النظام والمجتمع أن تكو ن على أعلى

مستوى من المسؤولية القانونية والأخلاقية في أداء مهام نشر المحافظة على الأمن لدى كافة طبقات الشعب ومؤسساته.

للتدليل على ما جاء أعلاه نأتي ببعض الأمثلة المتبعة في الخارج في مشاركة المؤسسات والمجتمع والأفراد في الذود عن أمنهم وأمن الآخرين:

- ✓ تضع كثير من الدول مسؤولية نقل المسافرين على الجو على عاتق شركات الطيران للحد من تسرب الأشخاص غير المزودين بمستندات وتأشيرات سفر نظامية مقبولة لدى الدول المتوجهين إليها ووضعت غرامات طائلة عليها لكل شخص مخالف، وربما أعدت هذه القوانين بالتعاون مع مؤسسة (الآياتا) التي تنظم وسائل النقل الجوي، لقد خففت هذه الإجراءات الضغط على قوى الأمن في المطارات وجعلت حركة دخول الأجانب خال من أية مضايقة أو تأخير، هذا بالتنسيق مع جميع الجهات و القطاعات المرتبطة و منها الجهات الامنية .

- ✓ اتفاق الكثير من سكان المجمعات والشوارع السكنية على حفظ الأمن في مناطقهم . هذا لتأمين السياح و كل من دخل هذه المناطق و تختلف هذه الثقافة من مجتمع الى آخر.

- ✓ حراس العمارات السكنية والتجارية والمؤسسات قد أعدوا إعدادا علميا وزودوا بوسائل الاتصال اللازمة لطلب المساعدة في حفظ الأمن ليس لواقع عملهم فحسب بل في المحيط الذي يتواجدون فيه، هذا خدمة للحي و للمجتمع سياسيا أمنيا اقتصاديا و اجتماعيا .

وليس كل من يحافظ على الأمن يجب أن يستعمل القوة أو السلاح، إن المحافظة على الأمن والنظام يمكن أن يساهم فيها كل فرد، كبيرا كان أم

صغيرا بالتوعية و نشر ثقافة السلم واحترام الآخرين. لقد نشرت وسائل حفظ الأمن حتى داخل البيوت، فعندما تشب معركة أو يعتدى على أي فرد من أفراد الأسرة يمكن للطفل أن يتصل بالشرطة،(التكنولوجيا و وسائل الاتصال) ويؤخذ النداء مأخذ الجد، وكثيرا ما أنقذت هذه النداءات حياة الآلاف ممن كان يمكن أن يصبحوا ضحايا لحماقات وحوادث، و انزلاقات لا يحمد عقباها. وبالتالي يمكن لهذه المجتمعات ان تساهم بالثقافات حضارية و ذات مرجعية فكرية مبنية على أسس ومبادئ حماية السائح .

إن حماية الأشخاص و إدخال مسألة البيئة و ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في صلب استراتيجية التخطيط الاقتصادي و التنمية المستدامة لصالح الاجيال المقبلة .بل أصبحت الحماية البيئية والتنمية المستدامة من أكبر التحديات و أصبح مثلث التنمية بشكل عام يقوم على محاور أساسية ثلاثة:

1- التنمية الاجتماعية .
2- التنمية الاقتصادية .
3- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة.

إن الاستراتيجية الأمنية العامة التي تتبناها الأجهزة الأمنية نابعة من البيئة الاجتماعية والظروف المحيطة بها سياسيا اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا. وهذا ما تضعه في السياسات المبرمجة لحماية الأشخاص والممتلكات.

الخاتمة :

سلطت هذه الدراسة الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر،(المقومات الطبيعية ، الثقافية و التاريخية) وعلى أهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة (2000-2008) ومن خلال

الدراسة اتضح بأن للسياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع. (إن القطاع السياحي في الجزائر حسب بعض الدراسات الميدانية و الاستشرافية سيساهم لا محال بقسط كبير في إنعاش النظام الاقتصادي و تطوره)، بعبارة أخرى يمكن القول بأن هناك تفاعل وتأثير لأحدهما على الآخر(السياحة و الاقتصاد.) فمتى وجدت السياحة عناية و أهمية و أولوية في بلد إلا وساهمت في تنمية القطاعات الأخرى،(النقل الصناعة ، الزراعة البنوك الصحة الخدمات...) وفي الوقت ذاته متى اشتملت الاستراتيجيات التنموية على القطاع السياحي إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا ليؤدي الدور المنوط به. (الدور الاقتصادي و الخدماتي) وفي هذا السياق تشير كل البحوث والدراسات على أن ازدهار التنمية يعد من المؤشرات الهامة التي تنطلق منها السياحة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضا. غير أن هذا الواقع يستوجب توفير استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية، (المنشآت القاعدية ' وسائل النقل 'الفنادق ...الخ) والتي غالبا ما تكون متاحة في الدول المتقدمة، بينما يصعب تحقيقها في البلدان النامية، نتيجة ضعف معدلات التنمية فيها ،وقد أوضحت هذه الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة إذا ما استغلت بكيفية مدروسة، وفي الجانب الآخر من المعادلة كانت المقومات التي تتوفر عليها الجزائر محل إهمال متعمد، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام حتى بما هو كائن والمحافظة عليه وصيانته من التدهور بل والزوال (الثقافة السياحية و عدم الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي) ويستخلص من هذه الدراسة أيضا أن تطور السياحة يؤثر لا محالة وبشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية.

من جهة اخرى لا بد للحكومات أن تساعد الشعب ومؤسساته على المساهمة في المحافظة على أمنه وتضع تحت تصرفه مراكز حفظ الأمن

بأجهزتها و إمكانياتها التقنية ورجالها المؤمنين بمهماتهم النبيلة ومستعدين لتلبية نداءات الحماية والإنقاذ والإسعاف لنشر الأمن.

ولكن المسؤولية تقع أيضا على عاتق الشعوب ممثلة بالاتحادات والغرف المهنية والمنظمات والأحزاب والمدارس والمساجد. كل هذه المؤسسات ينبغي أن يكون لها دورها في خلق حالة من الأمن وتغيير الثقافة السلبية إلى ثقافة فاعلة و ذات قيمة حضارية ، مثل العناية بالنظافة في الأماكن العامة وتعلم العادات الحسنة وعكس وجه حضاري يمثل القيم الطيبة كثقافة التسامح و التآزر و التعاون في مجتمعاتنا، وتربية المواطن العادي على حسن التفاهم مع السياح وتبادل الخبرات النافعة معهم وتحقيق التفاهم والتسامح والتقارب بين الشعوب.

وكلما يعم البلد الأمان والنظام كلما ازدهرت السياحة وارتقت الشعوب وأتيح لها الالتقاء والتقارب والتفاهم بدل العزلة وسوء الفهم والتنافر والتناحر. وقد قال تعالى في محكم القرآن الكريم: "إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

التوصيات المقترحة :

- يجب إعطاء القطاع السياحي أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى .
- تخصيص إمكانات مادية وبشرية خاصة لتطوير القطاع والاستثمار في الموارد البشرية.
- وضع خريطة للاستثمارات السياحية، و فك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها.
- إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمارات السياحية.

– تشجيع التعاون و الشراكة في المجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة قوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكثر مرونة لجلب المستثمرين.
– ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال السياحي، و تبقى الدولة كمراقب للمشاريع.
– الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية و العمل على تطويره.
– إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، ومن أجل إيجاد توافق بين السواح المحليين و الأجانب من جهة أخرى.
– يجب إقامة برامج تسويقية متجددة، تتماشى مع متطلبات السوق العالمية.
– نقترح إدخال مادة التربية السياحية، ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة.
– يجب أن تكون لدى المرشد السياحي القدرة على التواصل والشرح ومهارة تنظيم الوقت والمعرفة بثقافة البلد المزار وتاريخه وخصائصه الاجتماعية ، وأن يكون لديه الشعور بالمسؤولية والجدارة والثقة والتوازن والقدرة على إيصال الأفكار بشكل شيق ومثير وشد اهتمام السائح لأهمية وعظمة آثار بلادنا.
– العمل على الحد من الحوادث التي يتعرض لها السياح وذلك من خلال وضع الحلول الوقائية والتواصل مع السياح من خلال توزيع النشرات الأمنية على أكبر شريحة ممكنة من السياح من خلال مناطق العبور المختلفة التي يرد منها هؤلاء السياح بلغات مختلفة.
–إنهاء مشاكل السياح في مراكز الشرطة وتسهيل الإجراءات اللازمة لهم بأسلوب يقلل الوقت أو الفترة الزمنية لتواجدهم بالمراكز.

– عمل استبيان للسائح من اجل معرفة نقاط القوه والضعف في المواقع السياحية والأثرية والعمل على حلها، لتحسين صورة السياحة.

– يجب القضاء على الصعوبات التي تواجه الأمن السياحي من خلال زيادة البحوث والدراسات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي عن الأمن السياحي، بالإضافة إلى زيادة الثقافة السياحية بين الدول العربية، وتعاون الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال والتنسيق بينها في قطاع السياحة.

الهوامش والمراجع :

(1) – عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد: **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص، ص. 22–23.

(2) – مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص.47 .

(3)– ماهر عبد العزيز توفيق: **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص– ص 21– 23.

(4)– سعيد محمد المصري: **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والاستراتيجيات** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص21

(5) – أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.14.

(6) –يحي سعيد ،**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون ، ص 101

(7) – مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: **مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص47 .

(8) – المرجع نفسه ص 16.

(9) – عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2025–2000) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه 2013، ص 87

(10) – يحي سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

(11) – لحســين عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق :2025الآليات والبرامج** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية –العدد 2012 / 02 ، ص 176.

(12) – عامر عيساني، **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 2009، ص 34.